

## خاتمة

تحتوي معظم الشركات و الهيئات على عدد هائل من المساهمين الذين لهم حق رقابة أعمال مجلس الإدارة لكن هذا العدد الهائل قد يعوق عملية الرقابة بصفة فعلية كما أن المساهمين فد لا يحرصون دائما في الاجتماعات المنعقدة من طرف الجمعية حتى يتمكنوا من متابعة سير أعمال الشركة بالإضافة إلى أن مراقبة دفاتر الشركة و حساباتها تتطلب خبرة و دقة فنية لا تتوافر و بالأحرى لا يتمتع بها معظم المساهمين لأنها تقتصر على أهل علم المحاسبة كما أن الاطلاع على دفاتر الشركة قد يؤدي إلى إنشاء أسرار و تحسبا لكل هذه الأمور أوكل المشرع هذه المهمة إلى شخص أو عدة أشخاص من أهل الخبرة و النزاهة حتى يقوموا كهيئة في الشركات مخولة سلطة رقابة أعمال المجلس أو مجلس المديرين و بالتالي أصبحت هذه المهنة تمارس من طرف أشخاص و محترفين و ذوي خبرة و مستقلين متمتعين بجهاز مهني يهتم بمختلف الميادين التي لها علاقة بالمهنة إلى جانب تعزيز استقلاليتهم و تحديد التزاماتهم مع توسيع مجال تدخلهم و في المقابل فلقد فرض المشرع عليهم الحفاظ على السر المهني و الذي اطلعوا عليه بموجب عملهم.

زيادة على ما سبق فمحافظ الحسابات ملزم بإبلاغ وكيل الجمهورية عن الجرائم المرتكبة في الشركة و مراقبة مدى حسن استمرارية الاستغلال فيحق لمحافظ الحسابات مباشرة إجراءات الإنذار و استدعاء الجمعية العامة و لكي لا يتعسف محافظ الحسابات في استعمال السلطة المخولة له فقد قيده المشرع بالقانون و جعل له قواعد و شروط لممارسة مهنته لما جرم بعض الأفعال التي من شأنها الأضرار بالشركة ، و لقد جرم المشرع الجزائي الأفعال التي من شأنها الإضرار بالشركة وجعل محافظ الحسابات عرضة للمسائلة إذا ما ارتكب جريمة تندرج في إطار القانون ، فيمكن أن تكون مسؤوليته انفرادية في حالة ما إذا قام المحافظ بالفعل

المجرم بنفسه ، كما يمكن أن تكون مشتركة عند مساهمته في الجرائم المرتكبة من طرف المسيرين ، و من خلال هذه الدراسة القانونية تولنا إلى مجموعة من النتائج وهي :

- يقضي قانون الشركات بتعين مراقب للحسابات أو أكثر لتولي الأعمال المحاسبية في الشركة ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليه في القانون .

- يباشر محافظو الحسابات أعمالهم وفقا لما تقرره القواعد القانونية المقررة في قانون الشركات .

- لتعيين محافظ حسابات أو أكثر و جب توافر عدة مزايا و مبادئ و شروط نص عليها القانون، ففي حالة عدم توفر ذلك لا يمكن أن يمارس هذه المهنة.

- الجديد الذي جاء به القانون 10 . 01 الجديد الخاص بتنظيم المهن الثلاث سالف الذكر على خلاف القانون الملغى رقم 91 . 08 هو انه يمكن أن يكون محافظ الحسابات شخصا طبيعيا كما يمكن أن يكون شخصا معنويا ، فلقد حول القانون رقم 10 . 01 للشخص المعنوي مزاوله هذه المهنة على خلاف القانون القديم الذي سكت و لم يشر إلى ذلك في مواده .

- يمكن أن تكزن مسؤولية محافظ الحسابات انفرادية في حالة ما إذا قام بالفعل المجرم نفسه ، كما يمكن أن تكون مشتركة عند مساهمته في الجرائم المرتكبة من طرف المسيرين .

- لم يفرد القانون رقم 10 - 01 سالف الذكر ، إجراءات خاصة لمتابعة محافظي الحسابات عند ارتكابهم للجرائم المنصوص عليها قانونا ، و أحالها إلى القانون الجزائي العام الذي لم يقم بتخصيص إجراءات خاصة لمتابعتهم .

ومن جملة هذه النتائج توصلنا إلى مجموعة من التوصيات التي نراها مهمة لمواجهة الجرائم المرتكبة من طرف محافظي الحسابات لتوفير الحماية الكاملة للشركات و الهيئات العمومية و كذا محافظي الحسابات:

- تهدف المسؤولية دائما إلى ردع المجرمين ، و لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بصياغة قانون للمحاسبة الذي لا يمكن الاستغناء عنه في قانون الأعمال ، لذا يجب النظر جيدا لمهنة محافظة الحسابات و جعلها تتماشى مع التطورات التي تحدث في مجال الأعمال و الرقي بها إلى درجة تجعلها قادرة على رقابة الوضعية المالية و المحاسبية للشركات ، و ذلك بتوحيد النصوص القانونية المنظمة لرقابة الحسابات .

- كما و جب تأسيس نظام قانوني موحد يحكم الرقابة الشرعية مهما كان نوع الشركة و مهما كان حجمها و ميدان نشاطها.

- كما و جب توسيع مجالات محافظ الحسابات للرقابة الجيدة و للاكتشاف المبكر للجرائم التي من شأنها أن تحصل داخل الشركات أو الهيئات التي هو بصدد حمايتها.

- أيضا يجب تقوية مسؤولية المحافظ حتى لا يتعسف في استعمال سلطته . و يكون ذلك بإنشاء قضاء مستقل نوعيا متخصص في قانون الأعمال يشرف عليه قضاة متخصصون في قانون الشركات، و قانون المحاسبة و محافظة الحسابات، القانون الجنائي للأعمال.

- كما و جب على المشرع أن يفرد محافظ الحسابات بإجراءات متابعة خاصة به ، و تكون مستقلة عن إجراءات القانون العام .